الأسماء الخمسة

(دراسة تأصيلية)

أ. دعاء غازي عبد اللطيف محمد(*)

مقدِّمة:

ظهرتْ الدِّراساتُ النَّحوية وظهر التَّقعيد لها عند علماء النَّحو في صَدر الإسلام بظهورِ الرِّسالة وانتشارِها؛ لذا فلا غَرْوَ أنْ عكفَ الدَّارسون على وضعِ ضوابطَ وتقعيدٍ لغويٍّ نحويٍّ للتخلُّص من آثارِ الَّلحن الذي ظهر لاحقًا. وانطلاقًا من ذلك جاء موضوع دراستي (الأسماء الخمسة: دراسة تأصيليّة) رغبةً في الكشف عن حقيقة الأسماء الخمسة في التقعيد النحويّ؛ إذ تكمن أهميّة الدراسة في كونها تعالج موضوعًا دقيقًا جاء منثورًا في مصادر النحو العربيّ.

وتمحورتْ إشكاليةُ الدراسة حولَ الكشف عن حقيقة الأسماءِ الخمسةِ في التَّنظير النَّحويِّ للأسماءِ الخمسةِ عندَ علماء النَّحو؛ فتحاولُ هذه الدِّراسة البحثَ في بعض المحاوِر المكوِّنة لاستعمالات الأسماء الخمسة في النَّحو العربيِّ وعلوم اللغة العربيِّة ومظانِّها.

وتسعى الدِّراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التَّساؤلات حول الأسماء الخمسة، ومنها:

- ما حدُّ الأسماء الخمسة في الموروث النَّحوي العربيِّ ؟
- ما علاقة الأسماء الخمسة بالاسم العام ؟

(*) باحث دراسات عليا، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

- ما الأصل اللّغوي الذي ترجع إليه الأسماء الخمسة؟

- ما منطلقات إخراج (هنٍ) من الأسماء الخمسة؟

وتهدفُ هذه الدراسة إلىٰ تحديدِ مفهوم الأسماء الخمسة عندَ النُّحاة قديمًا وتأصيلِ النُّحاة لها وتحديدهم لعددها بخمسة أو ستة وأصولها وإعرابِها، كما هدفَتْ إلىٰ الكشف عن العلاقة التي تربط الأسماء الخمسة بالاسم العام. من ثمّ اتكأت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لرصد الظواهر اللغويّة حول الأسماء الخمسة وتحليلها، فقد ساعد المنهج التحليليُّ الباحثة في شرح النُّصوص وتفسيرها؛ للوصول إلىٰ المقصد المنشود من الدِّراسة، فمن خلال المنهج التحليليّ استطاعت الباحثة أنْ تبحث عن حقيقة الأسماء الخمسة في مظان اللغة ومصادرها، كما اتكأَت عليه في تحليلِ الشّواهد النَّحويَّة ومقولاتِ النُّحاة التي تدور في مضمار الأسماء الخمسة وبيَّنت مقاصدَها.

وقسّمت الدراسة علىٰ مبحثين مسبوقين بمقدّمة ومتبوعين بخاتمة وثبت المصادر والمراجع، المبحث الأوّل: الأسماء الخمسة، مفهومها ومعانيها وأصولها والخلاف في (هَنٌ)، وعني بالكشف عن مفهوم الأسماء الخمسة ومعانيها وأصولها وعددها، والمبحث الثّاني: شروطُ الأسماءِ الخمسةِ وإعرابُها، فاختص بدراسة شروط الأسماء الخمسة وإعرابها وعلّة إعرابها، كما بيّن إعراب ألفاظ الأسماء الخمسة عند مخالفتها للشروط.

*

المبحث الأوَّل

الأسماء الخمسة، مفهومها ومعانيها وأصولها والخلاف في (هَن)

إنّ مُتتبع الدرس النحويّ العربيّ يلحظُ أنَّ الأسماء الخمسة فرع من قسم الاسمِ في النَّحو العربيّ والتي وردت في أبواب نحويّة متفرّقة ولم يفرد لها باب نحويّ محدَّد ومستقلّ وجامع؛ فنجدُها مَنثورةً في مصادر النَّحو ومراجعه على أبوابٍ مُتفرِّقة، منها: المبنيُّ والمعرب، وعلاماتُ الإعرابِ الفرعيَّة، وما أصلُه ثلاثةُ أحرف، والإضافةُ، والموصولاتُ، وما ينوبُ عن الضمَّة، وما ينوبُ عن الكسرة، وما ينوبُ عن الفتحة، والمُعتل؛ وربَّما يرجع ذلك إلى تداول الأسماء الخمسة في البيئات العربيَّة المُختلفة؛ فلم يكن لعلماءِ العربِ حاجةٌ في تصنيفِ بابٍ مستقلٍّ لها ضمن أبواب علم النَّحو، بل جاءت فرعًا من قسم الاسم، ممّا جعلها تردُ في أبوابٍ نحويّة متفرّقة ومتنوّعة حسبما يقتضيه الباب الواحد للتمثيل بها، حتَّى أنَّهم لم يصطلحوا على مفهوم واضح محدَّدٍ للأسماء الخمسة؛ أي أنَّهم لم يعطوها وصفًا لغويًّا ثابتًا؛ فلم يكن لها حدٌّ واضحٌ في المصادر والمراجع؛ فنجدُهم يتناولونَها - في الغالب - وفقًا لمقتضى الحاجة؛ ولذا ستتطرَّق الباحثة في هذا المبحث إلى البحث في مفهوم الأسماء الخمسة عند علماء النَّحو، وأصولِها، ومعانيها، والخلافِ في (هَنٌ)، وستتناول كلَّ جزئيَّة على حدةٍ بشيءٍ من التَّفصيلِ والشُّمول.

المفهوم:

ورد في اللُّغةِ خمسةُ أسماء مال النُّحاة إلى تسميتها بـ(الأسماء الخمسة) هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وذو بمعنى صاحب، وفم بلا ميم، ومنهم من زاد عليها (هنوك) لتصبح بذلك الأسماء الستّة، ولكنّ المتفق عليه عند الكثيرين أنّها خمسة فقط؛

لأنّ غالبية النحويين لا يذهبون لذكر (هنوك) ضمن هذه الأسماء، والأسماء الخمسة منفردة عن بقية الأسماء في إعرابها وفقًا لشروط ذكرها النحاة في كتبهم[1].

وللبحث في وضع حدٍّ ومفهوم للأسماء الخمسة في مصادر النَّحو، سوف نتتبعها وفق المنهج التاريخيّ وحسب ورودها في تلك المصادر عند علماء النَّحو. فمن ذلك كان من أبرزِ المصادر سيبويه (ت180هـ) في كتابه (الكتاب) وفي البحث عن منهجه في تناوله للأسماءِ الخمسةِ ضمن كتابه بحثًا عن مفهومها، نجد أنّه لم يضع لها حدًّا أو مفهومًا ينبئ عن ماهيتها، بل وظّفها كنوعٍ من التَّمثيل على التَّأصيل النَّحويّ للقواعد؛ فجاءت منثورةً في كتابه يمثل بها حيثما يلزم فحسب، فلم يتناولْها من ناحيةٍ اصطلاحيّةٍ.

نذكر من ذلك ما جاء به في باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردّ: «وذلك قولك في أب أبويٌّ، وفي أخٍ: أخويٌّ، وفي حمٍ: حمويٌّ»[2]، وكذلك تناولها في باب الإضافة إلى اسم فقال: «من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك»[3]، وأيضًا تناولها في باب جمع أسماء الرجال والنساء؛ ليدلِّل على جمع أب على أَبُون وأخ على أَخُون[4]؛ فلم نجدها عنده من ناحية المفهوم. وبعد البحث عند أبي علي الفارسي (ت377هـ) في كتابه (الإيضاح العضديّ) وجدنا أنّه قدَّمها من ناحية إعرابيّة في حديثه عن حدّ الإعراب؛ للتمثيلِ عليها فيما يعربُ بالحروف فقال: «والاختلاف الآخر بالحروف مثاله في الأسماء كقولهم: أخوك؛ وأبوك، وفوه، وذو مال

(1) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (د.ط)، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، (د.ت)، ص55.

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ) الكتاب، ج3، ط3، (تحقيق: عبد السلام هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م، ص359.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص360.

(4) سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص405.

(وحموها)»[1]، ويرجع عدم ذكرها من ناحية اصطلاحيّة في رأي الباحثة إلى اهتمامهم بها كفرعٍ من فروع الأسماء. كما نجد من جاء بعدهم من علماء النَّحو لم يذكروها من حيث الماهيّة والمفهوم بل تطرقوا لها وظيفيًّا إمَّا من حيث إعرابها أو من حيث شروطِها أو الجمع بينهما، ومن ذلك ما ورد عند ابنِ يعيش (ت643هـ) فقد تناولَها في فصل المعرب بالحروف؛ فقال: «الأسماء الستة مضافة وذلك نحو: «جاءني أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو مال»، ورأيت أباه ومررت بأبيه، «وكذلك البقيّة، وقوله: «الأسماء الستة المعتلة، وهي «أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال»، فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غيرِ ضَمير متكلِّم، كان رفعُها بالواو، ونصبُها بالألف، وجرُّها بالياء»[2]؛ فالمُلاحظ أنّه تطرّق لها من جوانب إعرابيّة مع إلماچ وذكرٍ لشرط هذا الإعراب، وذكرها ابنُ عقيل في شرح ألفيّة ابن مالك (ت672هـ) في باب المعرب والمبني فوردت وفقًا للآتي: «الأسماء الستة، وهي أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال... والمشهور أنها مُعرَبة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمّة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة»[3]، ووردت عند ابن هشام (ت761هـ) في كتابه (شرح قطر النَّدىٰ وبل الصَّدىٰ) من ناحية إعرابها؛ فقال: «الأسماءُ السِّتة، وهي أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مال، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرُّ بالياء»[4]، وجمع

---

(1) الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الإيضاح العضدي، ط1، (تحقيق: حسن شاذلي فرهود)، (د.ن)، 1969م، ص12.

(2) ابن يعيش، يعيش بن علي (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ط1، (تقديم: إيميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ص152-153.

(3) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمٰن (ت769هـ)، شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق كتاب شرح ابن عقيل، ج1، ط20، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار مصر للطباعة، 1980م، ص44.

(4) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ، ط11، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة، 1383م، ص57.

السيوطي (ت911هـ) في كتابه (همع الهوامع) بين الإعراب والشُّروط في التَّقديم لها؛ فقال: «هي ما أُضيف لغيرِ الياء مفردًا مكبّرًا من أب، وأخ، وحم غير مماثل قَرْوٍ وقَرْءٍ وخطأٍ وفم بلا ميم، وذي كصاحب، وهن خلافًا للفرّاء»[1]، ولو تناولناها عند بعض المحدثين لوجدناهم ساروا على نهج الأوائل من حيث التَّقديم لها من ناحية إعرابيّة؛ فنجد علي الجارم ومصطفى أمين في كتاب (النحو الواضح) قد تناولاها من ناحية إعرابيّة؛ فذهبا إلى أنّ الأسماء الخمسة (أب، أخ، حم، فو، ذو) ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرُّ بالياء بشرط أنّ تكون مضافةً لغير ياء المتكلّم[2]، ولم يختلف عنهما عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)؛ فقال: «أب، أخ، حم، فم، هن، ذو بمعنى صاحب، فكلُّ واحدٍ من هذه السِّتة يرفع بالواو نيابة عن الضمة وينصب بالألف نيابة عن الفتحة ويجرُّ بالياء نيابة عن الكسرة»[3]، وسار على هذا النّهج محمد عيد في كتابه (النَّحو المصفى)[4]، وشابههم في ذلك فاضل السامرائيّ في كتابه (النحو العربي أحكام ومعان)[5]؛ فيقول: «الأسماء الستة هي (أبو، أخو، حمو، هنو، فو، ذو بمعنى صاحب)، ترفع بالواو نيابة عن الضمّة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجرّ بالياء نيابة عن الكسرة».

نلحظ بعد الوقوفِ على أهمّ مصادر النَّحو عند القدامى أنّهم لم يتناولوا الأسماء الخمسة من ناحية الماهيّة أو المفهوم، وأنّ اعتماد علماءِ النَّحو قديمًا للنَّظر إلى الأسماء الخمسة كان تداوليًّا من حيث استخدامها في النَّص اللغويّ ومن حيث البناء

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، (د.ط)، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م ص122.
(2) علي الجارم، ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج1، (د.ط)، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، (د.ت)، ص183.
(3) عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ط 15، دار المعارف، (د.ت)، ص108.
(4) محمد عيد، النحو المصفى، ط1، مكتبة الشباب، (د.ن)، 1971م، ص29.
(5) فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ج1، ط 1، دار ابن كثير، 2014م، ص45.

والإعراب، ولم نجد فارقًا عندَ مَن تبعَهم مِن علماءِ النَّحو المحدثين؛ فقد ساروا على نهجهم في التَّقديم لها وتناولِها من حيث البناء والإعراب، فلم يضعوا مفهومًا للأسماء الخمسة على الرّغم من أنّهم عرّفوا الكلمةَ وفروعها الاسم والفعل والحرف، ومن ثمّ تناولوها على كونها فرع من باب الأسماء.

ومن ثَمَّ تجد الباحثة أنَّ حدَّ الأسماءِ الخمسةِ: كلمات تدلُّ على معنى بذاتها، وتعمل بشروط، وتقبَل علامات الاسم من حيث الإسناد والجر والنّداء والإضافة، وتجمع في خمسة ألفاظ (أبٌ، وأخٌ، وذو مالٍ، وفو، وحمو)، وليست كالممنوع من الصَّرف ولا الأسماء المعربة بعلامات إعراب أصليَّة؛ فتخرج عن الأصلِ في إعرابها وتُعرب بالحروفِ إذا لزمت الإضافةَ لغير ياء المتكلِّم وجاءت مفردةً مكبَّرةً.

فهي تنفردُ في إعرابِها عن بقيَّة الأسماءِ؛ فهي مُعربةٌ بالفرع لا الأصل؛ أي بالعلامات النَّائبة عن الأصليَّة وهي عشر، وينوب بعضُها بحركةٍ فرعيَّة عن أصليَّة، وينوب بعضها الآخر بالحروف عن حركة أصلية[1]. والأخير مدار حديثنا في الأسماء الخمسة؛ فهي معربة بالحروف النَّائبة عن الحركات الأصليَّة، وهو ما سوف نقفُ عليه بتفصيلٍ – لاحقًا – في موضع الحديث عن إعرابها.

أصول الأسماء الخمسة:

إنّ الأصل هو الجذر، فالجذر: الأصل من كلّ شيء أو هو أصل اللسان[2]. وقد ذهب البصريّون إلى أنّ هذه الأسماء أصلها (فَعَل) بدليل جمعها على (أفعال)، إلا فوك

(1) عباس حسن، مصدر سابق، ج1، ص104.

(2) الزبيدي، محمد مرتضى (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج10، (د.ط)، (تحقيق: جماعة من المختصين)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001م، ص389.

فوزنه (فَعْل) وذهب الفرّاء إلى أنّ أصلها (فَعْل) وفوك (فُعْل)[1].

أب: أصله (أَبَوٌ) على وزن (فَعَل)[2]؛ فحذفت لامه (الواو) ويثنى على (أبَوَان) و(أَبانِ)؛ فالأولى على الأصل والثانية على اللفظ، والأولى من (أبوك) والثانية من (أبُك) ويجمع على (أَبُونَ وآباءٌ وأُبُوٌّ وأُبُوَّةٌ) فيجمعونه (أُبُوَّةٌ) على وزن (فُعولةٍ) حملًا على أنّ بعض العرب قالت: «أبوّتنا أكرم الآباء» قياسًا على: هؤلاء عمومتنا وخؤلتنا، كما يجمع على (أَبِين) ومن ذلك قول الشاعر[3]:

أَقْبَلَ يَهْوي مِنْ دُوَيْن الطِّرْبالْ وهْوَ يُفَدَّى بالأَبِينَ والخالْ

فجُمعتْ (أب) على (أبين)؛ لوجودها في موضع جر.

ومن الشَّواهد على مجيء (أب) مثناةً على (أبان) ومجموعةً على (أبون)[4] قولُ تُكْتَمَ بنْت الغَوْثِ:

باعَدَني عَنْ شَتْمِكُمْ أَبان عَنْ كُلِّ مَا عَيْبٍ مُهَذَّبانِ

فوجدناها ثنَّت (أبًا) على (أبان) في تعليل سببِ عدولِها عن الشَّتمِ.

ويصغّر الأب: على أُبَيٌّ[5]، وينسب له على (أبويٌّ)[6].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1، ص144.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص154.

(3) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ج13، ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ، ص7.

(4) الزبيدي، مصدر سابق، ج73، ص16.

(5) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، العين، ج8، (د.ط)، (تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال، (د.ت)، ص419.

(6) سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص359.

أخ: فأصله (أَخَوٌ) على وزن (فَعَل)[1]، ويثنى على (أَخَوان)[2] و(أخان)، وهذه التثنية قياسًا على (أبان) على لغة النَّقص؛ لأنّ التي سُمعت على هذه التَّثنية هي (أبان) فقط، وأمّا (أخان) فمقيس عليه[3].

وجمعه (إِخوةٌ وإِخوانٌ)[4] و(آخَاءٍ) مثل (آباء)[5]، ويختلفُ الجمعان (إِخوةٌ وإِخوانٌ) في المعنى حسب السِّياق، أمّا (الإخوةُ) فإذا كانوا لأبٍ، وأما (الإخوانُ) فإذا لم يكونوا لأب[6]، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: 58]، وقوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: 10]. ففي الآيةِ الأولى جاءت مخصوصةً بإخوة يوسف الذين من صُلبه ومن أبيه، وأمَّا الآيةُ الثانية فجاءت لتشمل المؤمنين كافّة؛ لغاية الإصلاح بين المقتتلين من أهل الإيمان فهم إخوة في الدّين. والنسبة للأخ: أخويٌّ[7].

والأصلُ في آباء وآخاء (أَأْباو وأَأْخاو) على وزن (أَفْعال)؛ إذ اجتمعت همزتان الأولى متحركة والثَّانية ساكنة فقُلبت الثانية ألفا؛ وذلك لأنَّ الهمزتين إذا اجتمعتا وكانت أولهما مُتحرِّكة بالفتح قُلبت الثَّانية ألفًا، وإذا حُرِّكت الأولى بالضَّم قُلِبت الثَّانية واوًا، وإذا كانت حركةُ الأولى كسرة قُلبَت الثَّانيةُ ياءً، وندلِّلُ على ذلك بقول **(عبّاس حسن)** في حديثه عن الهمزة ضمن مسائل التَّصريف: «فإنْ كانت الأولى هي المُتحرِّكة -

---

(1) ابن يعيش، مصدر سابق، ج1، ص154.
(2) الفراهيدي، مصدر سابق، ج4، ص319.
(3) الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت905هـ) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، ص62.
(4) الفراهيدي، مصدر سابق، ج4، ص319.
(5) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص19.
(6) الفراهيدي، مصدر سابق، ج4، 320.
(7) سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص359.

بفتحة، أو بضمة، أو بكسرة - والثَّانية هي السَّاكنة وجبَ قلْبُ الثَّانيةِ حرفَ علَّة مجانسًا لحركةِ ما قبله نحو: آمن الرَّجل... أومن - إيمانًا، الأصل أأمن، أؤمن، إئمان»[1].

من ثَمَّ قُلبت الواو المُتطرِّفة ألفًا فهمزة؛ وذلك لأنَّ الألفَ في أصلِها مُنقِلبة إمَّا عن واوٍ أو عن ياءٍ، والغالب في تداولِ النُّحاة لها أنْ تكون الهمزةُ مُنقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ دون ذكرٍ لانقلابِ الألفِ عن هذين الحرفين في الأصل؛ لأنَّهم جوَّزوا ذلك، وندلِّلُ على ما ذهبنا إليه بقول **ابن جنّي** (ت392هـ): «فالهمزة في الحقيقة إنَّما هي بدلٌ من الألفِ، والألف التي أُبدلت الهمزةُ عنها بدل من الياء والواو، إلا أنَّ النَحويِّين إنَّما اعتادوا هنا أنْ يقولوا: إنَّ الهمزةَ منقلبة من ياء أو واو ولم يقولوا من ألف؛ لأنَّهم تجوزوا في ذلك، ولأنَّ تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدلٌ من الياء أو الواو، فلمَّا كانت بدلًا منها جاز أنْ يُقال إنَّ الهمزةَ مُنقلبةً عنها»[2].

ذو: بمعنى صاحب، وهي ليست كالموصول ولا اسم الإشارة، و(ذو) من الأسماء التي لاقت خلافًا على أصلها ووزنها والمحذوف منها، أمَّا خلافُهم على أصلِها ووزنِها فبيانُه على النَّحو الآتي[3]:

ذهبَ الخليلُ إلى أنَّها على وزن فعْل (بالإسكان) ولامها واو، فيكون أصلُها (ذوو).

وذهبَ سيبويه إلى أنَّ وزنها (فعَل) (بالتَّحريك) ولامُها ياء، فيكونُ أصلُها (ذوي).

وذهب ابن كَيسان لاحتمالها الوجهين.

---

(1) عباس حسن، مصدر سابق، ج4، ص771.

(2) ابن جني، عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، ط1، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، ص107.

(3) المرادي، أبو حمد بدر الدين (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ط1، (تحقيق: عبد الرحمٰن علي سليمان)، 2008م، ص319، 320.

أمَّا المحذوفُ منها فهو لام (فعل) على رأي الجمهورِ، ونوع هذه اللام هو مدارُ الخلافِ ما إذا كانت واوًا أو ياءً[1]، وشذَّ عن الجمهورِ من قال أنَّها محذوفةُ العين وهم أهل قرطبة[2]. وأمَّا تثنيته وجمعه في المذكَّر فمختلفةٌ عنها في المؤنَّث؛ فالمذكَّر يُثنَّى على(ذَوانِ) ويُجمع (ذوون)، أمَّا المؤنَّث (ذات) وتثنيتُها (ذواتا) و(ذاتا) وإتمامها في التَّثنية أحسن، قال الشَّاعر:

وخَرْقٍ قد قَطَعتُ بلا دليلٍ بعَنْسَي رِجْلةٍ ذاتَي نِقال

وتجمع على (ذوات)[3]، وينسب (ذو) على (ذوويٌّ)[4].

فو: بمعنى فم، أصله (فَوْه) ووزنه (فَعْل) ولامه هاء عند الخليل وسيبويه[5] وعند الفراء وزنها (فُعْل)[6]. ويصغّر على (فُويه) ويجمع على (أفواه) لا أفماء، ويُنسب إليه على (فميّ) أو(فمويّ) فهو على النِّسبة الثانية جامعٌ بين العِوض وبين الحرف الذي عُوِّض عنه، وتثنيته على (فموان)، فجوّز ذلك على أنّ هناك حرفًا آخر محذوفًا وهو (الهاء)؛ فكأنّهم في هذه الحالة جعلوا الميم عوضًا عن (الهاء) لا (الواو)[7].

حمو: أصله (حَمَوٌ) على وزن (فَعَل) ويجمع على (أحماء) وهو كلّ شيء من قبل

---

(1) العكبري، عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ط1، (تحقيق: عبد الإله النبهان)، دمشق: دار الفكر، 1995م، ص89.

(2) السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص144.

(3) الفراهيدي، مصدر سابق، ج8، ص207.

(4) سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص366.

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ص320.

(6) السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص144.

(7) المصدر نفسه، ج33، ص220.

الزوج مثل الأب والأخ ويجيء على لغاتٍ أربع:(حَمًا) نحو(قَفاً)، و(حَمُو) نحو (أَبُو) (وحَمٌ) نحو(أَبٍ) و(حَمْءٌ) ساكِنَةَ المِيمِ مَهْموزَةٍ عَن الفرَّاء، فأنشدَ[1]:

قُلْتُ لبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُها تِيْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُها وجَارُها

والتَّثنية منه على (حموان)[2]، والنَّسبة إليه (حمويٌّ)[3]؛ وخالف الفرّاء من قال أنّها على وزن (فَعَل) فذهب إلى أنّها على وزن (فَعْل) وهو مردود؛ لأنّها سُمعت مقصورة وجُمعت على أحماء. فمن المُلاحظ أنَّ هناك خلافًا في أصل لامها؛ فتقدَّم أنَّها (واو) إلّا أنَّ بعضَهم رأى أنَّ لامَها (ياءٌ) من (الحماية)؛ لأنَّ أحماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم في التَّثنية (حموان)[4].

الخلافُ في هَنٌ:

اتَّفق غالبيَّة النُّحاة على أنَّ الأسماءَ (أبو، وأخو، وحمو، وذو مال، وفو) معدودة (بالخمسة)، ونجد من النُّحاة من ذهب إلى عدِّها (ستة) بإضافة (هَن) للأسماء الخمسة كسيبويه (ت180هـ) في قوله: «واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان فيجريه مجرى الأب»[5]، ومثله ابن يعيش (ت643هـ) في قوله: «الأسماء الستة مضافة وذلك نحو: (جاءني أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو مال)[6]... وغيرهم، فمن النّحاة من يبقي عليها والبعض يسقطها

(1) الزبيدي، مصدر سابق، ج37، ص474.
(2) ابن يعيش، مصدر سابق، ج1، ص155.
(3) سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص359.
(4) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ص320.
(5) سيبويه، مصدر سابق، ج3، ص360.
(6) ابن يعيش، مصدر سابق ج1، ص152.

كالفرّاء وأبو القاسم الزجاجي»[1]، ولكلٍّ من الفريقين أسبابُه، وسنقف على هذا الخلاف بشيء من الإيجاز.

إنَّ الذين رأوا أنَّ (هَنَا) ليست من الأسماء الخمسة؛ ذهبوا إلى أنَّ جمهورَ العربِ نطقوا (هنوك) (هنُك) بحذف الواو، ولم يسمعوا أحدًا يقول (هنوك، وهناك، وهنيك)، وهو ما ذهبَ إليه الزَّجاجي والفرَّاء[2]، وإنَّ جريانَ بعضِ النُّحاة على ذكر (هَنٌ) مع هذه الأسماء هو إيهام للسَّامع أنَّها مساويةٌ للأسماء الخمسة في الاستعمال؛ إذ إنّ المشهور فيه أنْ تجري مجرى يد في النَّقص في حال إفرادها وإضافتها وفي إعرابها بالحركات، ومن ذلك قول النَّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «من تَعَزَّى بعزاء الجاهليَّة فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا»[3]، فما كان ناقصًا في الإفراد فحقُّه أنْ يبقى على نقصه في الإضافة، مثل (يد) أصلها (يدي) فحذفوا لامَها في الإفراد وجعلوا الإعرابَ على ما قبلها فقالوا (هذه يد)، ولما أضافوا تركوها على حذفها[4]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾، وحتَّى لو كانت قد وردت على الإتمام كما زعم المجوِّزون لعدِّها من الأسماء الخمسة كقولنا: «هذا هنوك، ورأيت هناك، ونظرت إلى هنيك» فهو قليلٌ ومن لم ينتبه لقلَّته فليس بمصيب[5].

فالأصل والأحسن فيها ليس الإتمام وإنَّما النَّقص، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله: «والنّقص في هذا الأخيرِ أحسنُ»، وبذلك تصبح معربةً بالحركات الظَّاهرة على

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص55.

(2) أحمد بن عمر الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ط1، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، 2010م، ص136.

(3) ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ) شرح تسهيل الفوائد، ج1، ط1، (تحقيق:عبد الرحمن السيد – محمد بدوي مختون)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، ص44.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص55.

(5) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص44.

النُّون من دون وجود حرف علَّة في آخرها وهو الأحسن فيها، وإنْ كان قد جوَّز الإتمام لاحتجاجه بكلام سيبويه على الإتمام [1]، إلا أنَّ هذا الإتمام كما أسلفنا قليل.

ولمّا كان النّقص فيها أحسن من الإتمام مال بعض النّحاة كابن آجروم وغيره لعدّها أسماء خمسة وهو ما يفهم مما ورد في الآجروميّة: «وإذا كان هذا هو الأحسن فالأحسن أنْ نخرجه من الأسماء السِّتة، وتكون الأسماء خمسة كما هو معروف عند ابن آجروم وغيره»[2].

وأمَّا من عدُّوها بالسِّتة ذهبوا إلى أنَّ هناك بعض العرب قالوا (هنوك، وهناك، وهنيك) ذهبوا إلى ما ذهب إليه سيبويه؛ فقد حكى (هنوك)، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. فأثبت سيبويه هنوك، وأيضًا لقلَّته لم يعدُّه بعضُ النُّحاة حتَّى مع علمه به؛ لأنَّه قليلٌ، والقليلُ لا حكم عليه[3].

ووجدت الباحثة أنّ الذين ذهبوا من علماء النَّحو إلى أنّ الأسماء (خمسة) لا (ستة) ربّما عَمدوا لما هو شائع ومشهور فالجمهور حسبما تقدّم ذاهبٌ إلى أنّها لم تُسمع على الإتمام، وحتّى لو كان سماعُ (هَن) على الإتمام قد ورد؛ فلم يرد على وجه الكثرة وإنّما على القلّة كما تقدّم، في حين كانت الأسماء(أبو، أخو، ذو مال، فو) تجري على الإتمام، فربّما كان هذا السَّبب الأوَّل الذي دفع النُّحاة لترك (هَنٌ)، أمَّا السَّبب الثَّاني- في رأي الباحثة- فربّما يعود لمعنى (هَنٌ). فمن المعلوم أنَّ (هنٌ) «لفظ لما يستقبح ذكره»[4]، وبذلك يتَّضح سببٌ آخر لتركها.

---

(1) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص49.
(2) ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح ألفية ابن مالك، ج4، (د.ط)، (د.ن)، (د.ت)، ص9.
(3) الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص136.
(4) الزبيدي، مصدر سابق، ج40، ص316.

معاني الأسماء الخمسة:

عرَّف الفارابيُّ المعنىٰ بقوله: «معنىٰ الشَّيء ومعناته واحدٌ، ومعناهُ وفحواهُ ومقتضاهُ ومضمونُهُ كلُّه هو ما يدلُّ عليه اللَّفظ»[1]. لا شكَّ في أنَّ غالبيَّة الكلمات في اللُّغة العربيَّة تحملُ معنيين مُختلفين أحدُهما معجميٌّ والآخرُ سياقيٌّ، فمعناها مفردةٌ غير عن معناها داخل السِّياق.

فالمعنىٰ المُعجميُّ مأخوذٌ من المُعجمات[2]، ومن سَمْت المعنىٰ المُعجميِّ أنْ يجيءَ مُتعدِّدًا ومُحتملًا؛ فتعدُّد معنىٰ الكلمة في إفرادها وانعزالها يفضي إلىٰ تعدُّدِ احتمالات القصدِ، وتعدُّدِ هذا الأخير يُعتبر تعدُّدٌ في المعنىٰ علىٰ أنَّ الكلمة في المعجم لا تُفهم إلّا منعزلة عن السِّياق؛ ولذا يُطلق علىٰ الكلمات في المعجم (مفردات)، ويرجع هذا التعدد للمعنىٰ المُعجميّ للكلمة إلىٰ صلاحيَّتها للدُّخول في أكثر من سياق، فالمعنىٰ المعجميُّ يكمن في الكلمة المفردة فقط، لكنَّها حين تدخلُ في السِّياق لا يسمَّىٰ معناها معجميًّا؛ لكون السِّياق يحمل الكثيرَ من القرائن الحاليَّة والمقاليَّة التي تعطي الكلمة من المعاني التي لا ترد علىٰ بال صاحب المعجم، وهو ما أوضحه تمَّام حسَّان في كتابه (اللغة العربيّة معناها ومبناها)[3]؛ فالمعنىٰ السِّياقي محدَّدٌ تحكمه علاقةُ الكلمة بكلِّ ما يحيط بها من عناصر لغويَّة وغير لغويَّة خاصَّة بالمتكلِّم والمخاطَب، فلا يقبل التَّعدُّد، فنجدُ الكلمةَ في كل سياق تكتسبُ معنىٰ محدَّدًا مؤقتًا يمثِّل القيمة الحضوريَّة لها التي تختلف من سياق لآخر[4].

---

(1) الزبيدي، مصدر سابق، ج39، ص123.

(2) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976م، ص213.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، 2006م، ص323-325.

(4) جوزيف فندريس، اللغة، (تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص)، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص231 -232.

أي أنّ المعنىٰ المعجمي للكلمة غالبًا ما يُشكّلُ المعنىٰ الأصليّ للفظ والذي يحمل أوجهًا عديدة من المعاني والاحتمالات لكون الكلمة في حالة (إفراد)؛ أي منعزلة عن كونها في سياق يحصرها في معنىٰ واحد من بين المعاني المحتملة، أمّا المعنىٰ السياقيّ فعلىٰ النّقيض من ذلك ففيه معنىٰ الكلمة (المفردة) يفهم من السِّياق العام للكلام وارتباط الكلمةِ بغيرها من عناصر لغويّة تربط السَّابق باللاحق داخل التَّركيب الواحد لتكتسب معنىٰ آنيًّا محددًا محكومًا بالسَّياق الذي وُضِعت فيه الكلمة وعندها لا يقبل التَّعدد في هذا السَّياق، فضلًا عن تأثّرها بالعناصر غير اللغويّة بين المتكلّم والمخاطب. فالكلمة تخضع للعلاقات المعنويَّة والظُّروف الحاليّة المحيطة بها، والتي يأتلف بعضها مع بعض لتبيّن المعنىٰ الخاصّ لتلك الكلمة الذي سُميّ بالإضافيّ[1]، ولمَّا كانت الأسماء الخمسة مفردة كسائر المفردات كان لابدَّ لها من معنىٰ معجميٍّ وآخر سياقيٍّ علىٰ أنَّنا سنشيرُ إلىٰ معناها المعجميّ بشيء من الإيجاز.

(أب):

بمعنىٰ الوالد، والأبوان: الأب والأم[2]، وقد تأتي بمعنىٰ والعمّ والجدّ[3]. فجاءت بمعنىٰ الوالد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ [الأنعام: 74]. أي لوالده آزر، فآزر كان والدَ سيِّدنا إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ووردت بمعنىٰ العمّ في قوله تعالىٰ: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 133]. قصد أجدادَك وأعمامَك ووالدَك؛ لأنَّ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان جَدًّا ليعقوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وإسماعيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان عمًّا ليعقوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وإسحاق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان والد يعقوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

---

(1) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص37.
(2) ابن منظور، مصدر سابق، ج14، ص7.
(3) الزبيدي، مصدر سابق، ج37، ص24.

وجاءت بمعنىٰ الجَدِّ: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: 78]. أي ملَّة جَدِّكم إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

(أخ):

المُشارك في النِّسبة من الدَّم؛ فهو من ولده أبوك وأمك أو أحدهما، وتُطلق علىٰ من كان أخًا لك في الرَّضاع، وتأتي بمعنىٰ الصَّديق والصَّاحب[1]. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: 59]. فوردت (أخ) في السِّياق بمعنىٰ الشَّقيق المُشارك في الدَّم، وكانوا قد أخبروا يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنَّ لهم (أخ) من أبيهم لم يُحضروه معهم وهو (بنيامين)[2]؛ فطلب إليهم أنْ يُحضروه.

أمّا قولنا: رُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّكَ[3]. فواضحٌ جليٌّ بأنَّه غيرُ مشاركٍ بالدَّم؛ فالمُراد منه وجودُ الصَّديق الذي ربَّما يسُدُّ مسدَّ الأخِ الحقيقيِّ.

(حم):

أبو زوج المرأة وأخوه وعمّه، وحمو الرجل كذلك أبو امرأته أو أخوها أو عمّها[4]. وعند الأصمعيّ: الأحماء من قبل الزوج[5]. ومن ذلك قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ والدُّخُولَ علَىٰ النِّساءِ، فقالَ رَجُلٌ مِنَ الأنْصارِ: يا رَسولَ اللهِ، أفَرَأَيْتَ الحَمْوَ؟

(1) الزبيدي، مصدر سابق، ج37، ص46.
(2) البغوي، أبو محمد الحسين، (ت510هـ) معالم التنزيل في تفسير القرآن - تفسير البغوي، ج2، (تحقيق: عبد الرزاق مهدي)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ، ص500.
(3) النيسابوري، أحمد بن محمد (ت518هـ)، مجمع الأمثال، ج1، (د.ط)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، بيروت - لبنان: دار المعرفة، (د.ت)، ص302.
(4) ابن منظور، مصدر سابق، ج14، 197.
(5) الزبيدي، مصدر سابق، ج37، ص475.

قالَ :الحَمْوُ المَوْتُ»[1]. والمقصود هنا أخو الزوج وابنُ أخيه وعمُّه وابنُـه ونحـوهم ممّـن ليس بمحرم. والحمو إذن يُطلق على هؤلاء جميعًا، والسِّياق من بعد يحدِّد.

(ذو):

معناها صاحب، وصيغت ليتوصَّل بها إلى الوصف بالأجناس[2].

فتقول: مـررت برجـل ذي مـال، وامـرأة ذات مـال، وبـرجلين ذوي مـال[3]. أيْ صاحب المال.

ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿وَأَشْـهِدُوا ذَوَىْ عَـدْلٍ مِـنْكُمْ﴾ [الطـلاق: 2]. بمعـنى أصحاب الدين والأمانة ممّن يوثق بشهادتهم.

وشرطُ أنْ تـجيء بهـذا المعـنى (صـاحب) بحـسب مـا ذهـب إليـه الجـوهري (ت393هـ) أنْ تكون مضافةً على ألّا تُضافَ إلى مُضمرٍ ولا إلى عَلَمٍ كزيدٍ وعمروٍ وما أشبههما[4]. وهو ما سوف نقفُ عليه بتفصيلٍ لاحقًا.

(فو):

وهو أصلُ بناءِ الفم[5]، والفاه والفوه والفيه والفم واحد[6]. ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْواهِهِمْ﴾ [التوبة: 30]. أي هذا قولُ اليهودِ بألسنتِهم وأفـواههم عنـدما

---

(1) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (ت550هـ)، صحيح مسلم، ج4، (د.ط)، (تحقيق: محمـد فـؤاد عبد الباقي)، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1955م، ص1711.
(2) ابن منظور، مصدر سابق، ج15، ص457.
(3) المصدر نفسه، ج15، ص458.
(4) الزبيدي، مصدر سابق، ج40، ص427.
(5) الزبيدي، مصدر سابق، ج36، ص46.
(6) ابن منظور، مصدر سابق، ج13، ص525.

نسبوا عزيرًا كابنٍ لله، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ﴾ [التوبة: 30].

وبعد، فيتَّضح ممَّا تمَّ عرضُه في هذا الموضع أنَّ الأسماءَ الخمسةَ لم تجئ علىٰ مفهومٍ واضحٍ ومحدَّدٍ؛ فحاولت الباحثةُ أنْ تصوغَ مفهومًا للأسماءِ الخمسةِ؛ فرأتْ أنَّ حدَّ الأسماء الخمسةِ: كلماتٌ تدلُّ علىٰ معنىٰ بذاتها غير مقترنة بزمن، وتقبل علاماتِ الاسمِ من حيث الإسناد، , والجرّ والنِّداء والإضافة، وتُجمع في خمسةِ ألفاظٍ، (أبٌ، وأخٌ، وذو مالٍ، وفو، وحمو)، وليست كالممنوع من الصَّرف ولا الأسماء المعربة بعلامات إعراب أصليَّة؛ فتخرجُ عن الأصل في إعرابها وتُعربُ بالحروفِ إذا لزمت الإضافةَ لغير ياء المتكلّم وجاءت مفردةً مكبَّرةً.

كما وَضُح للباحثة أنّ الأسماءَ الخمسة (أب، وأخ، وذو، وفو، وحمو) من ناحية عددها ربّما هي خمسةٌ لا ستة؛ فبعض النُّحاة أسقطوا (هنٌ) من دائرتها؛ لكونها لم ترد علىٰ اللُّغة الأشيع في هذه الأسماء وهي لغة الإتمام؛، فما ورد منها كان علىٰ النَّزر اليسير فلعلّه عُدَّ من القليل أو الشَّاذِّ. ولام هذه الأسماء (أب، وأخ، وحم، وذو، وفو) ترجعُ إلىٰ أصلٍ واحدٍ وهو الأصلُ الواويُّ علىٰ الجمهور أمَّا (فو) فلامُه هاء، وينفرد كُلُّ اسمٍ منها بمعنىٰ خاصٍّ به يميِّزُه عن غيره في السِّياقات المُختلفة.

*

المبحث الثَّاني

شروطُ الأسماءِ الخمسةِ وإعرابُها

إنَّ الأسماءَ الخمسةَ حتَّىٰ يصحّ أنْ نطلقَ عليها هذه التَّسمية، لا بدَّ لها من شروطٍ أو قيودٍ؛ فللأسماء الخمسةِ شروطٌ عامَّة تندرجُ تحتها هذه الأسماء وأخرىٰ خاصَّةٌ تختصُّ بلفظتي (ذو، وفو) بالإضافة للشُّروط العامَّة التي سيجيء ذكرها، علىٰ أنَّ فَقْدَ أحدِ هذه الشُّروط يُخرجُ الأسماءَ الخمسةَ من دائرةِ الأسماءِ الخمسةِ؛ فلا تُعربُ إعرابَ الأسماء الخمسة آنذاك. وسوف نوضِّح في هذا المبحث شروطَ الأسماء الخمسة العامَّة والخاصَّة وإعرابَ الأسماء الخمسة وعلّةَ هذا الإعراب، ثمّ سوف نعرضُ لإعراب ألفاظ الأسماء الخمسة عند مخالفتِها للشُّروط.

شروط الأسماء الخمسة[1]:

أوّلًا: أن تكون مُضافةً، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: 23]. وقوله تعالىٰ: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: 81]. فجاء الاسمُ (أبو) في كلتا الحالتين مضافًا إلىٰ الضَّمير المتَّصل، ممَّا جعلها ضمن الأسماء الخمسة.

ثانيًا: أنْ تُضاف لغيرِ ياءِ المتكلِّم، كقول حسّان بن ثابت[2]:

إذا تَذَكّرتَ شَجْواً مِنْ أَخٍ ثِقَةٍ ... فَاذْكُرْ أَخَاكَ أبا بَكرٍ بما فَعَلا

---

(1) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمٰن (ت769هـ)، شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج1، ط20، القاهرة: دار التراث – القاهرة، ودار مصر للطباعة، 1980م، ص52-53.

(2) القرشي، محمد بن الخطاب (ت170هـ)، جمهرة أشعار العرب، (د.ط)، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت) ص36.

فجاء (أخ) مضافًا إلى الضَّمير (الكاف)، كذلك جاء (أبا) مضافًا إلى (بكرٍ) وهو اسم ظاهر، فأُضيفت الأسماءُ الخمسةُ هنا إلى الظَّاهر والمُضمر؛فعُدَّت منها.

ثالثًا: أن تكون مكبَّرة لا مصغَّرة، كقوله تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ﴾ [طه: 42]. فجاء (أخ) مكبّرًا، فقال (أخوك) ولم يقلْ (أُخيّك)، وعلى هذا عدّت ضمن الأسماء الخمسة.

رابعًا: أن تكون مُفردةً لا مثناة ولا مجموعة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: 8]. فالاسمُ (أبا) يدلُّ على مفرد وهو سيدنا يعقوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فلا يدلُّ على مثنًّى أو جمع.

وبعض هذه الأسماء الخمسة كما أشرنا تنفرد بشروط خاصّة بالإضافة للشروط السّابقة المذكورة، وهي (ذو، وفو)، وسنوضّح ذلك بتفصيل.

أمَّا (فو) فشرطها الخاصُّ أنْ تزولَ منها الميم؛ فأصلها (فم)، وحتَّى تعدُّ (فو) من الأسماء الخمسة لا بدَّ من زوال هذه الميم منها، وهذا ما أكَّده **ابن مالك** بقوله: «والفمُّ حيث الميم منه بانا»[1]؛ أي زالت هذه الميم وانفصلتْ عنها ولم تقترن بها. ولو تأمَّلنا قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَفْضُضِ اللهُ فاك»[2].

نلحظُ أنَّ (فاك) هنا من الأسماء الخمسة؛ وذلك لزوال الميم منها، بالإضافة لكونها مضافة للضمير (الكاف)؛ لتكون بذلك جامعةٌ بين شرط عامٍّ وشرط خاصٍّ بها وهو (زوال الميم).

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص45.

(2) الصحاري، سلمة بن مسلم (ت511هـ)، الإبانة في اللغة العربية، ج4، ط1، (تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرون)، مسقط - سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1999م، ص632.

أمَّا إذا اتَّصلت(فو) بالميم ولم تزُلْ منها فإنَّها ستخرجها بذلك عن كونها اسمًا من الأسماء الخمسة، نحو قول الراجز[1]: «يَصبِحُ ظَمْآنَ وفِي البَحْرِ فَمُه»، فنلحظُ أنَّ (فم) قد أضيف إلىٰ الضَّمير المتَّصل (الهاء)؛ فيتوهَّم السَّامع بأنَّه من الأسماء الخمسة لتحقُّق شرطِ الإضافة، إلَّا أنَّ الشَّرط انتفىٰ بلزومه الميم؛فخرج بذلك عن أنْ يكون من الأسماء الخمسة.

وأمَّا (ذو) فشرطُها الخاصُّ الأوَّل هو: أنْ تجيءَ بمعنىٰ صاحب، نحو: «جاءني ذو مال»[2] أي «صاحب مالٍ»[3]. ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: 6]. أي أنّ الله تعالىٰ صاحب مغفرة. وشرطُها الخاصُّ الثَّاني: أنْ تلزمَ الإضافةَ، علىٰ ألَّا تُضاف إلَّا لاسم جنس، نحو: مال، وعقل؛ فلا تضافُ إلىٰ صفةٍ ولا مُضمرٍ، فلا نقول: ذو صالح، وذو طالح، ولا ذووه وذوك[4]. فالأصلُ في وضع (ذو) أنْ يُنعَت ما قبلها بما بعدها وهذا يتطلَّب أنْ يكون ما بعدها لا يمتنع أنْ يوصف به، ولا يصلحُ أنْ يقع صفةً من غير حاجةٍ إلىٰ توسُّطها، ومن ذلك وجبتْ إضافة (ذو) لاسم جنس معنويٍّ كالمال والعلم والفضل، فتقول: ذو مالٍ، وذو جاهٍ، وذو فضلٍ؛ فهذه الأشياء لا يوصف بها من دون واسطة؛ فلا تقول: محمَّد فضل إلا بوجود واسطة تأويل المُشتق أو قصد المبالغة أو تقدير مضاف[5].

أيْ أنَّ (ذو) تقع وساطة بين المنعوت وما يصحُّ أنْ يُنعتَ به، علىٰ أنْ لا يكون نعته قادرًا علىٰ تأدية معنىٰ الوصفيَّة منْ ذاته، كقولنا: (رجل صبور)؛ فلفظة (صبور)

---

(1) الصحاري، المصدر السابق، ج1، ص68.
(2) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص45.
(3) المصدر نفسه.
(4) ابن يعيش، يعيش بن علي (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، ج1، (تقديم: إيميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ص156.
(5) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص54، 55.

هنا مشتق دالٌّ من ذاته على صفة؛ فلا نستطيع أنْ نقول (رجل ذو صبور)، لكنَّنا لو قلنا (رجل صَبْر)؛؛ فعندئذ (صَبْر) لا تؤدي معنىٰ الوصف بذاتها، وبذلك نحتاج إضافة (ذو)؛ فنقول (رجل ذو صبر)؛ أي (صاحب صبر)، وبذا تكون (ذو) جاءت واصلةً للوصف باسم الجنس، وكان ما بعد (ذو) قادرًا على نعت ما قبلها.

ولا تُضاف (ذو) إلىٰ ما يصحُّ أنْ يكون نعتًا بغير حاجة إلىٰ شيء كالمشتق والجملة؛ فلا تضاف (ذو) إلىٰ أيٍّ منها[1]، وما ورد من شواهد أُضيفت فيه (ذو) إلىٰ جملة؛ فإنَّه محمولٌ على (ذو) الطائيَّة التي بمعنىٰ (الذي) لا (ذو) التي بمعنىٰ (صاحب)؛ فإنَّ (ذو) إذا أضيفت إلىٰ جملة عوملت معاملة الموصول؛ أيْ لم تعد بمعنىٰ(صاحب)، بل تصيرُ بمعنىٰ(الذي)، وأكثر مجيئها على هذا النَّحو في (لغة طيء)، وندلِّلُ على ذلك بقول ابن مالك[2]:

ومَن وما وأَلْ تُسَاوِي ما ذُكِر ... وهكذا ذُو عندَ طيّءٍ شُهِرْ

وكالّتِي أيضًا لدَيْهِم ذاتُ ... وموضِعَ اللَّاتِي أَتىٰ ذواتُ

فمن ذلك قول سِنَان بن الْفَحْل الطَّائِي[3]:

فإنَّ الماءَ ماءُ أَبي وجَدّي ... وبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

فجاء بعد (ذو) جملة فعليَّة (حفرت، طويت)، وهي على هذه الحال لا تجيء أو تدلُّ على معنىٰ صاحب، فانتفىٰ هذا الشَّرط بإتباعها بالجمل، فخرجت عن كونها اسمًا من الأسماء الخمسة. والمراد (بئري التي حفرتها)؛ لأنَّ البئرَ مؤنثةٌ من غير الحاجة لعلامة تأنيث، بالتالي (ذو) هنا ليست بمعنىٰ (صاحب)، بل (موصولة). وممَّا اشتُهر

---

(1) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص55.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص146.
(3) المصدر نفسه، ج2، ص384.

عند طيء إلزامُهم (ذو) صورةً واحدة على اختلاف الحالات الإعرابيَّة لها، ويبينُ ذلك من قولهم جاءني ذو قام، ومررتُ بذو قام، ورأيتُ ذو قام؛ فيجعلون (ذو) لازمة للواو في كلِّ الأحوال رفعًا ونصبًا وجرًّا، وعندها تعرب (ذو) مبنيَّة على السُّكون في الأحوال الثَّلاثة، وهي لغة طيء، وهذا ما اشُتهر عندهم في (ذو)، إلَّا أنَّ بعضَهم أجراها مجرى (صاحب)؛ فرفعها بالواو ونصبها بالألف وجرَّها بالياء فقال: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، وذلك على الشُّذوذ، وقد سُمع من كلامهم: «لَا وذو في السَّماءِ عرشُهُ»[1]. على أنَّ إجراء بعضِهم لـ(ذو) الطائيَّة مجرى (صاحب) مشابهة لها في الإعراب لا المعنى[2]. فقولهم (لَا وذو في السَّماءِ عرشُهُ)؛ أيْ: (لَا والذي في السَّماء عرشُهُ) مثالًا على بنائها على السُّكون في محل الجرِّ، ولو أرادوا أنْ يجروها مجرى الأسماء الخمسة فلا تكون (ذو) بمعنى (صاحب)، إنّما تعامل معاملتها في الإعراب(بالحروف) رفعًا ونصبًا وجرًّا عند طيِّء؛ فتكون مجرورة حملًا على واو القسم التي تجرُّ المُقسم به فيمكن جرُّها لتصيرَ: لا و(ذي) في السَّماء *، والأَولى فيها ما اشُتهر عند طيِّء من بنائها على السُّكون إذا لزمت صورةً واحدةً رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهو ما تميل إليه الباحثة.

وقد روي قوله وهو منظُور بن سُحَيم الفَقعسيّ[3]:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُون رَأَيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مَن ذِيْ عِندَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والشَّاهد هنا مجيءُ (ذي) اسمًا موصولًا بمعنى (الذي) مجرورًا بالياء على لغة طيِّء، مثل (ذي) التي بمعنى (صاحب) من ناحية الإعراب، وقد روي البيت على (ذو)

---

(1) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (د.ط)، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، (د.ت)، ص27.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص68.

(3) المصدر نفسه، ص67.

على أنَّها مبنيَّةٌ على سكونِ الواو بمعنى(الذي)؛ لأنَّها في محلِّ جرٍّ بمن[1]، وذكرنا أنَّ (ذو) التي بمعنى (الذي) تكون على لفظٍ واحد رفعًا ونصبًا وجرًّا، فإذا لزمتْ صورة واحدة تُبنى على السُّكون.

وعليه، فإنَّ (ذو) التي يأتي بعدها جملة لا تكون (ذو) بمعنى صاحب، إنَّما (ذو) الطائيَّة، وهي عندهم تُبنى أو تعرب جريًا على إعراب(ذو) التي بمعنى صاحب، - وليس من ناحية المعنى؛ فتبقى كالموصول؛ أي بمعنى الذي -؛ فـ(ذو) الموصولة تُبنى وتُعرب على لغة طيِّء، وهو ما أشار إليه ابن هشام بقوله: «وإذا كانت (ذو) موصولة لزمتها الواو، وقد تعرب بالحروف»[2]. وتُبنى (ذو) على السُّكون في لغة طيِّء إذا لزمت الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي بذلك ليست من الأسماء الخمسة في شيء فلا يصحُّ إضافةُ (ذو) التي بمعنى صاحب إلى الجمل.

كما لا تضافُ (ذو) إلى ما يَمتنع مجيئُه نعتًا، ومنه: الضَّمير والعلم، فعندها لا تضاف (ذو) التي بمعنى صاحب ولا مثنَّاها ولا جمعها إلى شيء منها، وإنْ جاء فيكون على الشُّذوذ فحسب[3]؛ فإضافة (ذو) للعلم والضَّمير تكون من باب الشُّذوذ أو الزِّيادة؛ فالأصلُ ألَّا تُضافَ إليها. ومنه ما أنشده الكُمَيت[4]:

إلَيكُم ذَوِي آلِ النَّبِيّ تَطَلَّعَت نَوَازِعُ من قَلبِي ظِماءٌ وأَلبَبُ

فذهب ابنُ جنِّي (ت392هـ) إلى أنَّ (ذوي) هنا بمعنى (صاحب)؛ أي أصحاب هذا الاسم الذي هو قوله (ذوو آل النبي)، حملًا على: هذا ذو زيد، ومعناه هذا زيد أي

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص68. ورد البيت في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 150/1 بلا نسبة (فَحَسْبِيَ مَن ذِو عِندَهُمْ مَا كَفَانِيَا).

(2) المصدر نفسه، ج1، ص67.

(3) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص55.

(4) الأسدي، الكميت بن زيد (ت743هـ)، ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ط1، (جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي)، بيروت - لبنان: دار صادر، 2000م، ص518.

صاحب هذا الاسم الذي هو زيد، وقول ابنُ جنِّي مخالفًا لما تقدَّم من قول الجوهري؛ فهو لم يجوِّز الإضافةَ إلىٰ المُضمر ولا إلىٰ الأعلام إذا أردنا أنْ نجعل (ذو) بمعنىٰ (صاحب)[1]. ونجدُ أنَّ ابن بَرّي (ت582هـ) نازعَ ابنَ جنِّي علىٰ ذلك، وذهب إلىٰ أنَّ (ذو) إذا خرجت عن كونها وصلة إلىٰ الوصف بأسماء الأجناس لم يمتنع أنْ تدخلَ علىٰ الأَعلامِ والمُضمرات، كقولنا: ذو يزن[2]. وذهب الأزهري (ت370هـ) إلىٰ أنّها زائدة لا بمعنىٰ صاحب علىٰ أنَّ الأزهريَّ قد سمعها من غير واحد ممَّن يضيفون (ذو) إلىٰ الأعلام؛ فرأىٰ أنَّ ذلك مشهور في كلام قيس ومن جاورهم [3].

وشذَّ مجيءُ (ذو) مضافةً إلىٰ الضَّمير، نحو قول كعب بن زهير[4]:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أبارَ ذَوِي أُرُومَتِها ذَوُوها

فجاءت (ذو) مضافةً إلىٰ الضمير(الهاء) ممّا نقض شرط إعرابها بالحروف، فضلًا عن جمعها جمع المذكّر السالم، فبذا يُنقضُ شرط آخر لإعرابها بالحروف.

وحتَّىٰ لو سلَّمنا بما ذهب إليه الأزهريُّ بأنَّها كانت قد سُمعت (ذو) من بعض القبائلِ مُضافةً إلىٰ علم، لا يعني أنَّه مَقيس عليه أو أنْ تجري مجرىٰ (صاحب)؛ فمن المعروف أنَّ الأصلَ الذي سار عليه النُّحاة في استنباط أحكامهم أخذَهم بالأكثر والأغلب وترك ما عداه[5]. وهذا يعني أنَّ تقعيدهم (لذو) علىٰ ما سُمع علىٰ وجه الكثرة بالتداول؛ فسُمعت (ذو) التي بمعنىٰ (صاحب) الواصفة بالأجناس، كقولنا: (ذو مال)؛ أي (صاحب مال) غير مضافة لمضمر ولا لأعلام كثيرة؛ فمن باب أَولىٰ أنَّ تُعتبر علىٰ

---

(1) الزبيدي، مصدر سابق ج40، 429.

(2) المصدر نفسه، ص429.

(3) المصدر نفسه، ص433.

(4) ابن زهير، كعب أبي سلمىٰ (ت609هـ)، ديوان كعب بن زهير، (حققه وشرحه وقدم له: علي فاعور)، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 1997م، ص140.

(5) صلاح الدين الزغبلاوي، دراسات في النحو، (د.ط)، موقع اتحاد كتاب العرب، (د.ت)، ص5.

غير هذا الحال (زائدةً) أو شاذَّةً، كقولنا: (ذو زيد)؛ فهي مضافةٌ للعلم وهذا مخالف للقياس، والعربُ كانت تصنِّف ما خالف قياسَها ضمن الشَّاذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه على أنَّه من لغات العرب، ومن ذلك ما صرَّح به أبو عمرو ابن العلاء (ت154هـ) من الأخذ بالأكثر وتصنيف ما هو دونه ضمن لغات العرب[1].

إعرابُ الأسماءِ الخمسةِ:

تتنوَّع الكلمات في اللُّغة بين مبنيٍّ ومُعرب، فمنها ما أصلُه البناء، ومنها ما أصله الإعراب؛ فالأسماءُ الأصلُ فيها الإعرابُ، وما بُني منها فهو على خلافِ الأصلِ[2]، وما جاء مبنيًّا منها فهو قليلٌ[3]. ولمَّا كانت الأسماءُ الخمسة فرعًا من الاسم كان لابدَّ لها أنْ يجري عليها ما يجري على الاسم من علامات وإعراب وفقًا للأصل؛ أيْ الإعراب بالعلامة الأصليَّة، إلَّا أنَّ تقيُّدَها بشروط جعل لها إعرابًا تنماز به عن بقيَّة الأسماء؛ فالأسماءُ الخمسة من الأسماء التي تُعرب بعلامة فرعيَّة (الحروف)؛ أي تُرفع بالواو وتُنصب بالألف وتُجرُّ بالياء، وهو ما بيَّنه **ابن يعيش (ت643هـ) وغيره** في قوله: «فهذه الأسماء إذا أُضيفت إلى غير ضمير متكلِّم، كان رفعُها بالواو، ونصبُها بالألف، وجرُّها بالياء»[4]، وهو ما أكَّده **ابن عقيل في شرحه لألفيَّة ابن مالك (ت672هـ)** بقوله: «والمشهور أنَّها مُعربة بالحروف، فالواو نائبة عن الضَّمَّة، والألفُ نائبةٌ عن الفتحةِ، والياءُ نائبةٌ عن الكسرة»[5].

---

(1) الزبيدي، محمد بن الحسن (ت379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ط3، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف (د.ت)، ص39.

(2) الأبَّذي، أحمد بن محمد (ت860هـ) الحدود في علم النحو، (تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي)، المدينة المنورة:الجامعة الإسلامية، 2001م، ص451.

(3) مصطفى بن محمد الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ط28، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، 1993م، ص205.

(4) ابن يعيش، مصدر سابق، ص152-153.

(5) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص44.

وكذلك قول ابن مالك[1]:

فَـــارْفَعْ بِـــوَاوٍ وَانْـــصِبَنَّ بِـــالأَلِفْ وَاجْـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ

وهذا الأصلُ وما اشتُهر في إعرابها، وهو ما ذهب إليه جمهور النُّحاة، إلَّا أنَّها تُعرب بعلامة أصليَّة كذلك؛أيْ الفتحة، والضمَّة، والكسرة، وهو ما يؤكدُه قول مصطفى الغلاييني: «ومن العرب من يقول في أب وأخ وحم هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك. بحذف الآخر، ويُعرب الاسمُ بحركاتٍ ظاهرةٍ...، ومنهم من يُلزم ذلك الألفَ في حالات الإعراب الثلاث، ويُعربه إعرابَ الاسم المقصور، بحركات مُقدَّرةٍ على الألف»[2]. وهذا يشير إلى أنَّ الأسماءَ الخمسةَ فضلًا عن إعرابها بالعلامات الفرعية (الحروف)، تُعرب كذلك بالعلامات الأصليَّة (الحركات) ظاهرةً كانت أم مُقدَّرة؛ فهي ظاهرةٌ عند حذف آخرها - أي نقصها - ومُقدَّرة عند إلزامها الألف - أيْ قصرها -، ولعلَّ ذلك راجع إلى اللُّغة الواردة في إعراب هذه الأسماء؛ فالمعلومُ أنَّ للعربِ لغات؛ فمن الطَّبيعي أنْ تندرجَ الأسماءُ الخمسةُ وفقًا لهذه اللغات، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ للأسماء الخمسة لغات ثلاث - الإتمام، والقصر والنّقص - تعدُّ الأشهر فيها، وبالرغم من هذا إلَّا أنَّ الإعراب بالعلامات الأصليَّة لا يعدُّ بمثابة الأصل في إعرابها - كما تقدَّم -؛ فالأصل والأشهر في إعرابها أنْ تُعرب بالحروف؛ فالواو في الرفع نائبةٌ عن الضَّمَّة، والألفُ في النَّصب نائبةٌ عن الفتحة، والياء في الجرِّ نائبةٌ عن الكسرة. ولكي تستقيمَ الأسماءُ الخمسةُ على الإعرابِ بالعلامات الفرعيَّة (الحروف)، لا بدَّ منْ أنْ تتوافر على الشُّروط السَّابق ذكرُها (مفردة، ومكبّرة، ومضافة، وإضافتها لغير ياء المتكلِّم)، وهو ما أكَّده ابن مالك بقوله[3]:

---

(1) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص43.

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص227.

(3) المرادي، أبو محمد بدر الدين (ت749هـ) توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ط1، (تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان)، دار الفكر العربي، 2008م، ص321.

وَشَرْطُ ذَا الإِعْـــرَابِ أَنْ يُـــضَفْنَ لَا لِلْيَـــا كَجَـــا أَخُـــو أَبِيـــكَ ذَا اعْـــتِلَا

فإن استوفتْ الأسماءُ الخمسةُ جميعَ الشُّروط المَـذكورة، كان إعرابُهـا بالعلامـاتِ الفرعيَّة (الحروف).

أمَّا رفعُها بـ(الواو) نيابةً عن (الضَّمَّة) فنحو: قول الشاعر كعب بن زهير[1]:

وَلاَ يَـــزَالُ بِوَادِيـــهِ أَخـــو ثِقَـــةٍ مُطـــرَّحُ اللحـــمِ، والدِّرْسَـــانِ، مـــأكول

فلفظةُ (أخو) جاءت اسمَ لا يزال مرفوعًا وعلامة رفعه الواو.

وأمَّا نصبُها بـ(الألف) نيابةً عن (الفتحة) فنحو: قول الشاعر كعب الغنوي[2]:

كَـأَنَّ أَبـا المِغـوارِ ذا المَجـدِ لـم تجـب بِـــهِ البيـــدَ عـــيسٌ بِـــالفَلاةِ جَيـــوبُ

فلفظة (أبا) هي اسم كأنَّ منصوب وعلامة نصبه الألف.

وأمّا جرُّها بـ(اليـاء) نيابـة عـن (الكـسرة) فنحـو، قـول الـشاعر عبـدالله بـن رَواحة[3]:

وَقَـــدْ رَدّوا الغَنَـــائِمَ في طَرِيـــفٍ وَنَحَّـــامٍ وَرَهْـــطِ أَبِي يَزِيـــدَا

فجاءت لفظة (أبي) مضافًا إليه مجرورًا بـ(الياء).

علّةُ إعرابِ الأسماءِ الخمسةِ بالحروفِ:

ذكرَ ابنُ الخبَّـازِ أنَّ العلـلَ النَّحويَّـة أسـبابٌ داعيـة إلى الأحـكام، وهي ممَّـا كان

---

(1) ابن زهير، كعب أبي سلمى (ت609هـ)، ديوان كعب بن زهير، (حققه وشرحه وقدم له: عـلي فاعور)، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 1997م، ص66.

(2) القرشي، مصدر سابق، ص562.

(3) المصدر نفسه، ص501.

يستعين به علماء النَّحو على بناء قواعدهم[1]. ولمَّا كان الأمرُ كذلك، فلا بدَّ أنَّهم وقفوا على علّة إعرابها بالحروف عند تصنيفِ القاعدة، فبيَّن أبو البركات الأنباري أنَّ علّة الإعراب بالحروف هي توطئةٌ لإعراب التَّثنية والجمع؛ لأنَّ هذه الأسماء منها ما يلزم الإضافةَ (ذو مال، وفوك)، ومنها ما تغلب عليه الإضافةُ وهي الأسماء المتبقية، ولمَّا كانت التَّثنية والجمع فرع على الإفراد كانت الإضافةُ كذلك فرعًا على الإفراد؛ فكانت بذلك أَولى من غيرها في التَّوطئة لها[2]، وهو رأيُ غالبيَّة النُّحاة **كابن الورَّاق** في كتاب **(علل النحو)**[3]، **وابن الخبّاز** في كتاب **(توجيه اللمع)**[4]، **وابن يعيش** في كتاب **(شرح المفصّل)** إذ أضاف سببًا آخر وهو أنَّها أسماءٌ حُذفت لاماتُها، وتضمَّنت معنى الإضافةِ؛ فجعلَ إعرابَها بالحروف كعوض من حذف لاماتِها؛ ففي قوله تضمَّنتْ معنى الإضافة احترازٌ عن يد ودم وغد ممَّا حذفت لامه[5]، وأضاف أبو البركات أنَّها لمَّا وجب أنْ تُعرب بالحروف لهذه المشابهة جعلوا كلَّ حرف مَقام ما يجانسه من الحركات؛ فجعلوا الواوَ علامةً للرفع والألفَ علامةً للنَّصب والياءَ علامةً للجرِّ[6].

ويتضّح ممّا قدّموه من علل في إعراب الأسماء الخمسة بالحروف، أنَّ الأسماءَ الخمسة عند إفرادِها (أب، وأخ، وحم، وذو مال، وفو)؛ فلا تكون لامُها حاضرةً،

---

(1) ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت638هـ)، توجيه اللمع، ط2، (تحقيق: فايز زكي محمد دياب)، جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م، ص42.

(2) الأنباري، عبد الرحمٰن بن محمد (ت577هـ)، أسرار العربية، ط1، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، 1999م، ص58.

(3) ابن الوراق، محمد بن عبد الله (ت381هـ)، علل النحو، ط1، (تحقيق: محمد جاسم محمد درويش)، الرياض – السعودية: مكتبة الرشد، 1999م، ص150.

(4) ابن الخباز، المصدر نفسه، ص42.

(5) ابن يعيش، مصدر سابق، ج1، ص153.

(6) الأنباري، المصدر نفسه، ج1، ص58.

لكنَّها عند إضافتِها تعود اللام: (أبوك، وأخوك، وحموك، وذو مال، وفوك) وما يلزم ذلك من تغيُّر في الحالة الإعرابيَّة بين رفع ونصب وجرّ؛ فهي على هذه الحال شابهت المُثنَّى والجمع؛ فالكلمة في إفرادها مُختلفة عنها في حال جمعها أو تثنيتها؛ فلو قلنا: كاتب الذي مثنَّاه (كاتبان) وجمعه (كاتبون) للحظنا أنَّ الفرقَ الحاصلَ على الكلمة حالَ إفرادِها عن تثنيتها وجمعِها، ومن المعلوم أنَّ المُثنَّى يُرفع بالألف، ويُنصب ويجر بالياء[1]، وأنَّ جمع المذكَّر السَّالم يُرفع بالواو، ويُنصب ويجر بالياء؛ فتُعرب بالعلامات الفرعيَّة لا الأصليَّة وهو قاسم مشترَك بينها وبين الأسماء الخمسة، كما يتشابهان في حالة الأصل (المُفرد)؛ فالمفرد من الأسماءِ الخمسةِ فرعه الإضافة (المضاف إليه)، وأمَّا المفرد من (المُثنَّى والجمع) ففرعه المُثنَّى والجمع. فهذه الأسماءُ كما أوضح (الأشموني) (ت900هـ) في حاشيته تشبه المُثنَّى لفظًا ومعنًى؛ فمن ناحية اللَّفظ أنَّها لا تُستعمل كأسماء خمسة إلَّا مضافة فيصيرُ المُضافُ مع المُضاف إليه اثنين، وأمَّا معنًى فمن حيث أنَّ كلَّ واحدٍ منها يستلزم الآخر؛ فالأب يستلزمُ ابنًا والأخ يستلزم أخًا وكذا البواقي، وإنَّما اختيرت هذه الأحرف؛ لما بينها وبين الحركات الثَّلاث من المناسبة، والمُثنَّى اسمٌ ناب عن اثنين اتَّفقا في الوزن والحروف بزيادةٍ أغنت عن العاطف والمعطوف[2]. بالتالي نجدُ أنَّ في اللُّغة ما يشترك مع الأسماء الخمسة من ناحية الإعراب بعلامات فرعيَّة من ذلك جمع المذكَّر السَّالم الذي يُرفع بالواو ويُنصب ويُجر بالياء، وكذلك المُثنَّى الذي يُرفع بالألف ويُنصب ويُجرُّ بالياء. على أنَّ القاسمَ المُشتركَ بين هذه الأسماء الخمسة والمُثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم هو الاسمُ العامُّ.

---

(1) علي الجارم، ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج1، (د.ط) الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، (د.ت)، ص166.

(2) الأشموني، علي بن محمد (ت900هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج1، (د.ط)، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، المكتبة التوفيقية، أمام باب الأخضر – سيدنا الحسين، (د.ت)، ص112.

إعرابُ ألفاظِ الأسماءِ الخمسةِ عند مخالفةِ الشُّروط:

إنّ الأسماء الخمسة حتّىٰ تعرب بالحروف؛ أيْ - تُرفع بالواو وتُنصبُ بالألف وتُجرُّ بالياء- لا بدَّ لها من أنْ تلتزمَ بالشُّروط التي تَقدَّم ذكرها، وإنْ خالفت هذه الشُّروط خرجتْ عن كونها من الأسماء الخمسة؛ فتُعربُ حينئذٍ بالعلاماتِ الأصليَّة الظاهرة أو المُقدَّرة، وتُعربُ إعرابَ المُثنَّىٰ والمجموع، وهو ما سوف نوضِّحه.

أوَّلًا: تعرب ألفاظُ الأسماءِ الخمسةِ بالحركاتِ الظَّاهرةِ في ثلاثِ حالاتٍ ذكرها النُّحاةُ:

أنْ تكونَ الأسماءُ الخمسةُ: **غير مضافة، أو مصغّرة، أو مجموعة جمع تكسير**[1].

فمن مجيئها غير مضافة: قول الشاعر عَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ الزُّبيديّ[2]:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُــــــــه أخُــــــــوه لَعَمْــــــرُ أبيــــــكَ إلاَّ الفرقــــــدانِ

فجاءت (أخ) في قوله (كلّ أخٍ) غير مضافة؛ فأعربت مضافًا إليه مجرورًا (بالكسرة)، لا (الياء)؛ لأنَّها ليست من الأسماء الخمسة.

ومن مجيئها مجموعة جمع تكسير: قوله تعالىٰ: ﴿آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [النساء: 11].

فجاءت (آباء) مجموعةً جمع تكسير؛ فأُعربت مبتدأً مرفوعًا وعلامة رفعه (الضمَّة) لا (الواو).

---

(1) الأشموني، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج1، ص110.

(2) حنا جميل حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض - المملكة العربية السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984م، ص178.

وتجيء مصغّرة نحو: «أخيّ زيدٍ، وهذا أُبيّ زيدٍ، وذويّ مالٍ، ورأيتُ أبيّ زيدٍ، ومررت بأبيّ زيدٍ»[1].

فلو قلنا: رأيت أُبيّ زيد. لجاءت لفظة (أب) مُصغَّرة؛ فأُعربت مفعولًا به منصوبًا (بالفتحة) لا (الألف)؛ لأنَّها ليست من الأسماء الخمسة.

ثانيًا: تُعرب ألفاظُ الأسماءِ الخمسةِ بالحركاتِ المقدَّرة إذا أُضيفت لياء المتكلِّم[2]:

وكلُّها تضاف للياء إلَّا(ذو) فإنَّها لا تضاف لمُضمر إنَّما تُضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر[3]، وهو ما فصَّلنا فيه القول سابقًا من شذوذ إضافة (ذو) للضَّمير.

كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: 23]. فلفظة (أخي) مبتدأٌ مرفوع بضمة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة للياء، فلم تعامل لفظة (أخ) هنا معاملة الأسماء الخمسة.

ثالثًا: تُعرب ألفاظُ الأسماءِ الخمسةِ إعرابَ المُثنَّىٰ وجمعَ المُذكّر السَّالم إذا لم تجِئْ مفردةً، وهو ما أشار إليه الأشموني بقوله: «إذا كانت مثنَّاةً أو مجموعةً سلامةً فإنَّها تُعربُ إعرابَهما»[4]:

فإنْ جاءتْ مُثنَّاةً عوملت معاملةَ المُثنَّىٰ في إعرابه، أيْ بالألف رفعًا وباليءِ نصبًا وجرًّا[5].

---

(1) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص53.
(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص66.
(3) الأشموني، حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1 ص110.
(4) الأشموني، مصدر سابق، ج1، ص110.
(5) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، (د.ط)، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م، ص125.

كقوله تعالىٰ: ﴿ورَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلىٰ العَرْشِ﴾ [يوسف: 100]. (فأبويه) مفعولٌ به منصوبٌ بالياءِ؛ لأنَّه مُثنَّىٰ وهو مضاف، والهاء مُضافٌ إليه؛ فخرجتْ (أب) هنا عن كونها اسمًا من الأسماء الخمسة لتثنيتها.

وإنْ جاءتْ مجموعةً جمعَ مذكّر سالمٍ عومِلت معاملةَ جمع المذكّر السالمِ في إعرابه؛ أيّ بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا[1]. ومن الشَّاذِّ أنْ تُجمعَ الأسماءُ الخمسةُ جمعَ المذكَّر؛فلم يُجمع من الأسماء الخمسة جمع المذكَّر السَّالم إلَّا (أب، وذو)؛ فتُعرب حينئذٍ إعرابَ جمع المذكَّر السَّالم علىٰ الشُّذوذ؛ فوجه الشُّذوذ أنَّ لامَ الكلمةِ حُذفت ولم يعوَّض عنها.

ومن ذلك قول زِيَاد بن وَاصِل السُّلَمِيُّ[2]:

فلمّا تبَيّنَ أَصواتَنا بكَينَ وفَدّيْنَنا بالأَبينا

فجاءت لفظة (أب) مجموعةً جمعَ مُذكَّر سالمٍ؛ فأُعربتْ اسمًا مجرورًا بالياء؛ لأنَّه جمعُ مذكَّر سالمٍ، والأصلُ في القياس ألَّا تأتي هذه الكلمات مجموعةً علىٰ هذا الجمع.

والخلاصة، أنَّ للأسماءِ الخمسةِ شروط عامة تندرجُ تحتها الأسماءُ الخمسةُ كافَّة، وهي أنْ تكون (مفردة، ومضافة، وإضافتها لغير ياء المتكلِّم، ومكبَّرة)؛ لذا تُعرب بالحروف النَّائبة عن الحركات؛ فترفع بالواو النَّائبة عن الضَّمَّة وتُنصب بالألف النَّائبة عن الفتحة، وتُجرُّ بالياء النَّائبة عن الكسرة، كما تُعرب بالحركات الظَّاهرة في النَّقص والمُقدَّرة في القصر، فإنْ انتفىٰ شرطٌ من هذه الشُّروط؛ كأنْ تأتي الأسماءُ الخمسة: (مثناةً أو مجموعةً، أو مضافةً إلىٰ ياء المتكلِّم، أو مُصغَّرة) خرجت عن كونها أسماءَ خمسة وأُعربت بالحركات الظَّاهرة أو المُقدَّرة، وإنْ جُمعت جمعَ مذكَّرٍ سالمٍ أُعربتْ

---

(1) ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح ألفية ابن مالك، ج6، (د.ط)، (د.ن)، (د.ت)، ص1.
(2) ابن عقيل، مصدر سابق، ج1، ص53.

إعرابَه؛ بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وإنْ جاءت مُثنَّاةً أُعربت إعرابَ المُثنَّىٰ؛ فبالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا. كما تنفردُ (فو) و(ذو) عن بقيَّة الأسماءِ الخمسة بشروط خاصَّة بها إلىٰ جانب الشُّروط العامَّة للأسماء الخمسة المَذكورة فإنّ (فو) لابدَّ منْ زوالِ الميم منها؛ فإنْ لزمتها الميمُ أخرجتها بذلك عن كونها اسمًا من الأسماء الخمسةِ، وشرط (ذو) أنْ تكون بمعنىٰ (صاحب) وتلزمَ الإضافةَ علىٰ ألَّا تضاف(ذو) إلىٰ أربعة أشياء، هي: الضَّمير، والعلم، والمُشتق، والجملة؛ لاعتبارات كثيرة، ولا تكون (ذو) كالموصول؛ فهي عنئذٍ تخرج عن كونها اسمًا من الأسماء الخمسة.

*

الخاتمة

وبعد دراسة البحث للأسماء الخمسة دراسة تأصيلية، خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي:

- لم تجدْ الباحثة في مصادر النَّحو العربيِّ القديمة حدًّا للأسماء الخمسة بشكل واضحٍ وجليٍّ، فرأت أنَّ حدَّ الأسماء الخمسة: كلَّمات تدلُّ على معنىً بذاتها غير مقترنة بزمن، وتقبل علامات الاسم من حيث؛ الإسنادُ، والجرُّ والنِّداءُ والإضافةُ، وتجمع في خمسة ألفاظٍ (أبٌ، وأخٌ، وذو مالٍ، وفو، وحمو) وليست كالممنوع من الصَّرف ولا الأسماء المعربة بعلامات إعراب أصليَّة، فتخرج عن الأصل في إعرابها وتُعرب بالحروف إذا لزمت الإضافةَ لغير ياء المتكلِّم وجاءتْ مفردةً مكبَّرة.

- استنتجت الباحثة أنّ الأسماء الخمسة (خمسة) لا (ستة) بحسب غالبية النحاة، ولعلّ ذلك يرجع إلى تداولية هذه الأسماء على اللُّغة الأشيع في هذه الأسماء، فربّما لم ترد (هَنٌ) على الإتمام بالتَّداول فالجمهور ذاهبٌ إلى أنَّها سُمعت على النّقص وربّما لهذا السبب تركها النُّحاة، أو ربّما تركها النّحاة لمعناها فهي لفظ لما يستقبح ذكره.

- نستنتج من دراستنا أنَّ الألفاظَ (أبو، وأخو، وذو، وفو) تعرب عند مخالفتها للشُّروط بالحركات (الظَّاهرة، أو المُقدَّرة) أو بالحروف إعرابَ المُثنَّى أو جمعَ المُذكَّر السَّالم، بحسب ما اقتضىٰ النَّسق، وبذلك تعدُّ هذه الألفاظُ مجرَّد أسماء تنتمي إلى باب الأسماء في أبواب النَّحو، ولا تنتمي للأسماء الخمسة؛ لما ذُكر سابقًا من الشُّروط.

- تبيّن للباحثة أنّ هذه الأسماء لا ترجع جميعها إلى أصلٍ واحدٍ، فلام هذه الأسماء (أب، وأخ، وحم، وذو) ترجعُ إلى أصلٍ واحدٍ وهو الأصلُ الواويُّ على الجمهور أمَّا (فو) فلامُه هاء.

- بعد الاستقصاء وجدت الباحثة أنّ الأسماء الخمسة تعامل كأسماء خمسة إذا قيّدت بالشروط المذكورة لها، أمّا إذا فقدت الشروط فتصير كالاسم العام وعندها لا تعدّ أسماء ذات خصوصية في المعاملة والإعراب.

- اعتماد علماءِ النَّحو قديمًا للنَّظر إلى الأسماء الخمسة كان تداوليًّا من حيث استخدامها في النَّص اللغويّ ومن حيث البناء والإعراب، ومن ثَمَّ تناولوها على كونها فرع من قسم الأسماء.

*

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976م.
- الأبَّذي، أحمد بن محمد (ت860هـ)، الحدود في علم النحو، (تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي)، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2001م.
- أحمد بن عمر الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ط1، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، 2010م.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.
- الأستراباذي، الرضي محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، (د.ط)، ج3، (حققه وضبطه: محمد نور الحسن وآخرون)، (د.ن)، 1978م.
- الأسدي، الكميت بن زيد (ت743هـ)، ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ط1، (جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي)، بيروت – لبنان: دار صادر، 2000م.
- الأشموني، علي بن محمد (ت900هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج1، (د.ط)، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، المكتبة التوفيقية، أمام باب الأخضر – سيدنا الحسين، (د.ت).
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، أسرار العربية، ط1، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، 1999م.
- البغوي، أبو محمد الحسين (ت510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن – تفسير البغوي، ج2، (تحقيق: عبد الرزاق مهدي)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، 2006م.
- ابن جني، عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، ط1، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.
- جوزيف فندريس، اللغة، (تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص)، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.

- حنا جميل حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض – المملكة العربية السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984م.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت638هـ)، توجيه اللمع، ط2، (تحقيق: فايز زكي محمد دياب)، جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.
- الزبيدي، محمد بن الحسن (ت379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ط3، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف (د.ت).
- الزبيدي، محمد مرتضى (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج10، (د.ط)، (تحقيق: جماعة من المختصين)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001م.
- ابن زهير، كعب أبي سلمى (ت609هـ)، ديوان كعب بن زهير، (حققه وشرحه وقدم له: علي فاعور)، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 1997م.
- السيد رزق الطويل، مدخل في علوم القراءات، ط1، المكتبة الفيصلية، 1985م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ) الكتاب، ج3، ط3، (تحقيق: عبد السلام هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1، (د.ط)، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م.
- الصحاري، سلمة بن مسلم (ت511هـ)، الإبانة في اللغة العربية، ج4، ط1، (تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرون)، مسقط – سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1999م.
- صلاح الدين الزغبلاوي، دراسات في النحو، (د.ط)، موقع اتحاد كتاب العرب، (د.ت)، ص5.
- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ط 15، دار المعارف، (د.ت).
- ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح ألفية ابن مالك، ج4 وج6، (د.ط)، (د.ن)، (د.ت).
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمٰن (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج1، ط20، القاهرة: دار التراث، ودار مصر للطباعة، 1980م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ط1، (تحقيق: عبد الإله النبهان)، دمشق: دار الفكر، 1995م.
- علي الجارم، ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج1، (د.ط)، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، (د.ت).
- الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الإيضاح العضدي، ط1، (تحقيق: حسن شاذلي فرهود)، (د.ن)، 1969م.

- فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ج1، ط 1، دار ابن كثير، 2014م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170ه)، العين، ج8، (د.ط)، (تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
- القرشي، محمد بن الخطاب (ت170ه)، جمهرة أشعار العرب، (د.ط)، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672ه) شرح تسهيل الفوائد، ج1، ط1، (تحقيق: عبد الرحمن السيد – محمد بدوي مختون)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
- محمد عيد، النحو المصفى، ط1، مكتبة الشباب، (د.ن)، 1971م.
- المرادي، أبو حمد بدر الدين (ت749ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ط1، (تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر العربي، 2008م.
- مصطفى بن محمد الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ط28، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، 1993م
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711ه)، لسان العرب، ج13، ط3، بيروت: دار صادر، 1414ه.
- النيسابوري، أحمد بن محمد (ت518ه)، مجمع الأمثال، ج1، (د.ط)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، بيروت – لبنان: دار المعرفة، (د.ت).
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت550ه)، صحيح مسلم، ج4، (د.ط)، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1955م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761ه)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (د.ط)، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، (د.ت).
- ـــــــــــــــــــــ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط11، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة، 1383م.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله (ت381ه)، علل النحو، ط1، (تحقيق: محمد جاسم محمد درويش)، الرياض – السعودية: مكتبة الرشد، 1999م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ت643ه)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، ج1، (تقديم: إيميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

● ○ ●